(١-٣)

جوانب لغوية في تأملات د.الطيّب البكّوش السياسية وحقوق الإنسان

حكمت الحاج / تونس

مثلما كانت كلمة "ثقافة" تثير الهلع أيام النازية والفاشية وتدفع البعض إلى حدّ تحسُّس مسدسه إذا ما تناهت إلى أسماعه تلك الكلمة ، تواجه اليوم ، وفي عالمنا العربي بالذات ، بعض المفردات من قبيل "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" نفس المصير ، إن لم يكن أكبر ، عندما نضع في الاعتبار ذلك الهلع وتلك الخشية التي تحط كالطير على رأس كل من تسوّل له نفسه التعاطي قولا أو سمعا مع كلمات كتلك التي ذكرناها أعلاه_وبطبيعة الحال ، لا أقصد كل عالمنا العربي ، فلا يزال ثمة ضوء في آخر النفق ، كما يقولون.

السبب في هذا راجع دون أدنى شك إلى السياسة. فمن يتكلم في الديمقراطية وحقوق الإنسان إنما هو يخوض في بحر السياسة الذي ليس لساحله قرار، خاصة بالنسبة لبعض منكوبي الطبقات الوسطى بشرائحها الدنيا والعليا، في دنيا العرب اليوم.

لكن الزمن يتغير، والكون يصغر ويتقارب ويستحيل قرية مدركة الأطراف، وتسافر الكلمات كما يسافر البشر، وتتغير المفاهيم. ويتنفس بعضنا الصعداء، فها هي كلمات حساسة مريبة، منها الجنسية ومنها الدينية ومنها السياسية، يمكن الخوض في استعمالها في الزمن الحاضر، منزوعة شيئا ما مما كان يحف بها من مخاطر. ومن تلك الكلمات: حقوق الإنسان.

فلا يقتصر معنى الكلمة ومدلولها عند تداولنا لـ "حقوق الإنسان" على البعد النضالي ومراقبة الانتهاكات والدفاع عن الحقوق السياسية والأساسية للبشر، بل يتعدى الأمر إلى معاني ومداليل أخرى مثل "التسامح" و"العيش معا" و"الحق في التضامن" وكونية "السلام" وشموليته ...الخ، وصولا إلى أهم ملمح من ملامح حركة حقوق الإنسان الجديدة والمعاصرة، ألا وهو مفهوم "التربية على حقوق الإنسان" والتثقيف بها، ونشرها.

وتكونت في العالم العربي خلال السنوات العشر الأخيرة وبشتى المبادرات، منظمات غير حكومية ومؤسسات ذات طابع علمي وتدريبي وتوعوي تعنى بهذا الموضوع. وكان من حسن الحظ أن أقدمت بعض الدول العربية على تنصيب وزارات خاصة بحقوق الإنسان تتفرع منها بعض اللجان والإدارات التي تساهم بشكل أو بآخر في دفع حركة حقوق الإنسان العربية الراهنة إلى أمام بمزيد التربية والتثقيف.

ويتميز "المعهد العربي لحقوق الإنسان" الذي يتخذ من تونس مقرا له، باختصاصه الفريد عربيا في مجال التربية والتدريب واعادة التدريب على حقوق الإنسان وتوفير قواعد معلومات تعين المهتمين بالأمر، وصولا إلى دعم أية مؤسسة أو منظمة أو إدارة حكومية كانت أم غير حكومية من اجل تطوير عملها وتدريب (كوادرها) في المجال الحقوقي.

ضمن هذا الإطار يَتَنَزَّلُ الكتاب الجديد الصادر بتونس مؤخرا للدكتور "الطيب البكوش" رئيس مجلس إدارة "المعهد العربي لحقوق الإنسان"، والذي إضافة إلى شغله لهذا المنصب، فهو أستاذ في الجامعة التونسية ومتخصص في علوم اللسانيات، مما حدا به إلى إسباغ بعد عميق بقدر ما هو طريف يتعلق بجوانب علمية لغوية على تناول مواضيع من قبيل "حقوق الإنسان" قد تبدو غير ذات إثارة للقارئ غير المتخصص. ولكن، برغم ذلك، لتكن الانطلاقة كما أراد لها المؤلف أن تكون، بتعريف واف لمعنى "الثقافة".

الثقافة بين الكونية والخصوصية..

إن ما توحي به اليوم كلمة ثقافة للقارئ العربي، لا تكاد تكون له علاقة تذكر بما يجده في بطون المعاجم من المعاني المتصلة بالحذق والخفة والعمل بالسيف وتقويم الرماح والسهام برغم أن توسيع بعض هذه المعاني مجازا إلى الإنسان بمعنى تقويمه بالتربية والتهذيب والتعليم واضح، لذلك تركز المعاجم العربية الحديثة على معنى التمكن من العلوم والفنون والآداب كأنما الربط بالمعنى القديم ضمني. والواقع أن هذا التوسع الدلالي لم يحصل، والكلام على مسؤولية د. الطيب البكوش، بحركية لغوية ذاتية وإنما نتيجة تفاعل لغوي مع اللغات الغربية مثل الإنكليزية والفرنسية التي طورت بدورها مفهوم (كُلتُور) Culture مجازا من المجال الفلاحي المادي إلى مجال المعارف المساعدة على تنمية الفكر وملَكَة النقد وتهذيب الذوق ثم لاحقا إلى مجال مجموع الظواهر الفكرية في حضارة من الحضارات بما فيها المؤسسات الاجتماعية والظواهر الفنية والدينية والفكرية المميزة لمجتمع ما.

ويلاحظ د. البكوش في سياق متصل انه برغم التقدم المسجل في بلورة المفاهيم الثقافية وربط الحقوق الثقافية بسائر حقوق الإنسان، فإن قضية جوهرية تبقى مطروحة لأنها تتحكم في تحديد مفهوم الثقافة وهي قضية "الكونية والخصوصية".

فجانب الكونية يجعل التعريف شاملا لجميع البشر وجانب الخصوصية ينزع بالتعريف إلى الحصر في مجموعة بشرية محددة. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الكونية قد ارتبطت في وقت من الأوقات بالحركة الاستعمارية التي ادعت نشر قيم عالمية في مجتمعات متخلفة، ثقافتها دون الثقافة السائدة. وفي مقابل ذلك، اتخذت أنظمة حكم عديدة قضية الخصوصيات الثقافية العلة للاستبداد وسلب حقوق المواطن تحت غطاء هوية ثقافية غامضة.

فهل يكون هذا التناقض عائقا أساسيا أمام تحديد مفهوم الثقافة وحقوق الإنسان الثقافية؟ يتساءل المؤلف في بداية كتابه هذا، مضيفا قوله: كيف يمكن لنا أن نتحدث عن الثقافة العربية وحقوق الإنسان العربي إذا لم نجب أولا عن هذا السؤال الجوهري ؟

وتوجد اليوم حسبما يرد في إجابة د. البكوش محاولات متعددة لضبط المفهوم يرجع الفضل فيها إلى فلسفة حقوق الإنسان وتطور "الصكوك" الدولية المتصلة بها. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨ اكتفى بالإشارة إلى حق الإنسان في المشاركة الحرة في ؟"الحياة الثقافية للمجموعة التي ينتسب إليها؟". ولم تذكر الحقوق الثقافية صراحة. ولكن مقرونة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلاّ في سنة ١٩٦٦ في العهد الدولي المكمل للإعلان العالمي.

وبرغم أن "الثقافة" كما يدقق المؤلف، لا ترد في النصوص الدولية إلاّ مقرونة بغيرها تذييلا كالتربية والتعليم، أو العلوم والآداب والفنون، فإنه بالإمكان اعتبارها مفهوما يُتوجّها جميعا وكأنما يلخصها ويشملها دون أن يسعى أي نص إلى تعريفها. ويمكن القول إن الفضل يرجع إلى منظمة اليونسكو في مزيد بلورة مفهوم الثقافة بحكم الاختصاص، انطلاقا من إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الذي أصبحت معه الثقافة عاملا من عوامل التقريب بين الشعوب دون تمييز أو تفضيل.

ولعل ذلك ما يفسر من جهة أخرى افتقار الحقوق الثقافية إلى آليات شبيهة بآليات الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، لذلك توجد اليوم مساعي لتلافي النقص الذي لا يساعد تواصله على تدقيق المفاهيم الثقافية.

يقول المؤلف بشكل لا لبس فيه إن التمسك بالهوية الثقافية لا يمكن أن يقوم إلا على الاختلاف والتمايز. وليس من المصادفة أن هذا التمسك كان أقوى زمن الاستعمار في مواجهة خطر الانبتات والذوبان في الغير أو الاستلاب الثقافي. ولعل ذلك ما يفسر اصطباغ الخصوصيات الثقافية بصبغة ميثيّة ترفعها إلى مقام المقدس. لكن هذه الظاهرة لم تقتصر على الوضع الاستعماري وإنما تواصلت بعد ذلك مع حركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال خاصة، حيث يسعى المهاجرون جاهدين إلى التوفيق بين نوازع التمسك بمقومات الهوية الثقافية الأصلية ونوازع الاندماج في مجتمع غربي يتخوف بدوره من تهديد الأقليات الجديدة لقيمه الثقافية.

فالعقل البشري المنتج للثقافة واللغة المعبرة عنها يبدو واحدا موحدا للمنزلة البشرية ولكنه قادر على تنويع الأشكال وأساليب التعبير إلى ما لا نهاية له. فالإنسان الفرد بخصوصيته واختلافه عن غيره، يجسّم برغم ذلك الإنسانية قاطبة، فالفرد يتكيف بثقافة محيطه في ذات الوقت الذي يسعى فيه إلى تجاوز محيطه والارتقاء إلى المرتبة الإنسانية الشاملة. معنى ذلك أن الإنسان يتحدد ببعديه الفردي والإنساني أي بخصوصيته الفردية وبشموليته الإنسانية.

لذا لا يمكن لأي ثقافة أن تدعي أنها إنسانية أو كونية إذا لم تكن حصيلة تأليف وتراكم وانصهار روافد متعاقبة، فبذلك يمكنها الإشعاع والتفاعل الإيجابي مع الخصوصيات الثقافية في عملية إثراء متبادل.

لأجل ذلك لا يمكن تعريف الثقافة إلا اعتمادا على هذين المكونين المتكاملين. وانطلاقا من مئات التعريفات يستخلص د. الطيب البكوش التعريف التالي:"الثقافة هي مجموع القيم والمؤسسات وأنماط السلوك والتفكير والإحساس التي تشترك فيها مجموعة بشرية وتتناقلها اجتماعيا فتكيف نشاط الإنسان في علاقته الثلاثية بالطبيعة وبالإنسان وبالمقدس". فالثقافة إذن مفهوم شامل لمعتقدات الإنسان ولجميع ما يبدعه في جميع المجالات. وينجر عن ذلك أن الهوية الثقافية ليست عرقية وليست حبيسة تراث ما بقدر ما تتحدد بالثقافة التي أنتجت ذلك التراث الذي لا يمكن أن يحبسها لأن لها بالضرورة بعدا كونيا بحكم انتمائها الطبيعي إلى قيم إنسانية كونية.

ويمكن أن نستنتج من هذا التحليل الذي يقدمه المؤلف أن العلاقة بين الثقافة وحقوق الإنسان تتمثل في أن الحقوق الثقافية لا تنفصل عن سائر حقوق الإنسان وأن تخلفها النسبي عن الحقوق الأخرى ولاسيما في مستوى الآليات. إنما مرده إلى غموض المفهوم والنقص في تحديد المفاهيم الحافّة به مثل الهوية والمثاقفة وغيرهما. لكن ما يشاهد اليوم من توسع فيها ناجم عن التطور والتحولات العالمية المتسارعة قد جعلها تشمل التربية والتعليم والتنمية وتتحول من الذيل إلى الصدارة حيث هي محور حقوق الإنسان الشاملة المتكاملة.

ومع مؤلفنا نستطيع الوصول إلى الخلاصات التالية: انطلاقا من التعريف الذي قدّمه للثقافة بمفهومها العام ، يتبيّن أن حقوق الإنسان بقيمها ومؤسساتها جزء من الثقافة ويبرر الحديث اليوم عن "ثقافة حقوق الإنسان" في مجتمع من المجتمعات أو في بعدها الكوني.

ويُشرّع لطرح السؤال: ما مقام حقوق الإنسان في الثقافة العربية اليوم؟ وتجدر الملاحظة أننا نتحدث عن الثقافة العربية المعاصرة، لا في الماضي، اجتنابا لإسقاط مفاهيم حديثة على أوضاع قديمة برغم أن قيم العدل والمساواة والتضامن والحرية والكرامة قيم كونية غير ظرفية ولكنها لا تفهم بالضرورة نفس الفهم من عصر إلى آخر. ومن مكان إلى آخر. فنحن اليوم نستعمل كلمة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم انطلاقا من اليونانية وبمعناها الاشتقاقي اليوناني وهو "حكم الشعب". ولكن مفهوم الشعب قديما . بما في ذلك عند الإغريق . يختلف عن مفهوم الشعب في العصر الحديث. مما يجعل مفهوم الديمقراطية تبعا لذلك مختلفا أيضا.

وإذا كنا قد تحدثنا عن الموروث الثقافي فمن حيث هو رصيد مؤثر في ثقافة اليوم بحكم التواصل والتراكم والتفاعل، وبحكم أن الحاضر يصدر عن الماضي ويتأثر به ضرورة من جهة وينيره كذلك من جهة أخرى. ولكننا لا نصدر أحكاما على الماضي بمقاييس الحاضر المفهومية والمتصورية لما في ذلك من الخلط المنهجي الذي، وكما يقول المؤلف، كثيرا ما يقع فيه بعض من يبحثون عن الماضي بآليات الحاضر لا لإعادة القراءة وإنما لإصدار الأحكام المجانية.

تحليل لغوي لبعض المفاهيم..

إنّ مفاهيم حقوق الإنسان من المفاهيم التي تقوم على العلاقة مع الآخر. فمفهوم محوري مثل الحرية، يتحدد بالعلاقة مع الآخر إذ لا يحدّ حريّة الفرد إلاّ حريّة الآخر بالمفهوم الاجتماعي للكلمة. إنّ المفاهيم المعنية بالأمر، قد تمّت صياغتها في نصوص تأسيسيّة، صدرت عن هياكل أمميّة من أبرزها وأشهرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والعهدان الدوليان المتعلقان بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) وما تبعهما من إعلانات ومواثيق وتوصيات في مختلف المجالات.

كثيرا ما يقال إنّ هذه النصوص قد حررها غربيون وهي تعبر عن مفاهيم غربية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب الأخرى ولاسيما في بلدان العالم الثالث.

والواقع، كما يجيب د. الطيب البكوش مؤلف كتاب "تأملات في الديمقراطية وحقوق الإنسان، فأنّ هذه النصوص قد وقعت صياغتها في صلب لجان، أعضاؤها من جميع القارات والثقافات ومنهم شارل مالك اللبناني، ولكنهم يلتقون في حدّ أدنى من القيم المشتركة. لذلك يمكن اعتبار هذه القيم كونية، وكذا النصوص الناقلة لها.

ويضيف قائلا إن الأصوات التي تطعن في كونيتها تُقدم على ذلك باسم خصوصيات كثيرا ما تصاغ بصفة ضبابية صالحة للتغطية على انتهاكات حقوق الآخر.

هذه النصوص تتضمّن مصطلحات تبلورت شيئا فشيئا خلال ما لا يقلّ عن نصف قرن وتكاد تستقر وتتنمّط في مجملها، وذلك في الأقل في اللغات التي تستعملها الأمم المتحدة رسميّا لنشر هذه النصوص على أوسع نطاق.

من بين هذه اللغات أو الألسن، بتعبير المؤلف، تتصل العربية منها بالفرنسية والإنكليزية خاصة. لذا، يكاد يكون من المتوقع مبدئيا، إن لم يكن من المشروع، أنّ هذا الجهاز الاصطلاحي المنمّط لا يثير إشكالا في انتقاله من الإنكليزية أو الفرنسية إلى العربية بحكم كونية التصورات التي تعبر عنها وبحكم تصديق الدول المعنية على المواثيق الدولية التي تتضمنها. ولكن د. البكوش سرعان ما يستدرك قائلا أننا نلاحظ أنّ هذه التوقعات كثيرا ما تخطئ عندما نمعن النظر في بعض النقاشات أو بعض النصوص المعربة، فنتبين أن القضية ليست بالبداهة أو البساطة التي نظنّ أول الأمر. ويكفي في هذا الصدد أن نتولى تحليل المصطلحات . المفاتيح من حيث دلالتها ومسارها التأويلي الذي يختلف ويتباين حسب المرجعية الثقافية والمذهبية الذي ينتسبُ إليها هذا الطرف أو ذاك. ويختار المؤلف عينة من الألفاظ والمركبات أهم ما فيها:

الثنائي: مساواة . عدل

المركب: حريّة المعتقد

الثنائي: ديمقراطية/ شورى

المركب: حقوق الإنسان

نتبين من تحليل مجالها الدلالي ومسارها التأويلي من خلال الترجمة أنّ الإشكالات التي تثيرها والرهانات الكامنة وراءها متباينة:

الترجمة والرهان الدلالي:

مثال: مساواة / عدل

إنّ متصور المساواة من المتصورات الأساسية في منظومة حقوق الإنسان. فالدال المعبّر عنه هو محور عدّة مركبات تنتمي إلى نفس الفضاء الدلالي مثل : مساواة البشر الذين يولدون أحرارا متساوين، والمساواة أمام القانون والمساواة بين الرجال والنساء، الخ.

فهذا المصطلح، يتميز بتواتر مرتفع في النصوص وهو الذي يستعمل عادة في تعريب égalité، إذ لهما تقريبا نفس المساحة الدلالية في النظامين اللذين ينتميان إليهما، فهما يعبّران إجمالا عن العلاقة نفسها بين أشخاص أو أشياء علاقة تساوٍ كمّا أو كيفا.

هذا الاشتراك في دلالة تكاد تكون كونيّة، ينجرّ عنه اعتماد جميع النصوص الأممية المصطلحَ المقابل في كل لسان تنقل إليه، فالاختلاف يحصل طبعا في مستوى الدال الذي يُتخذ في النظام المعني للتعبير عن نفس المدلول الذي يُنظر إليه حينئذ على أنه قيمة كونية.

وإنّ ما نتوقعه، ودائما مع د. الطيب البكوش، بحكم الصبغة المجردة لهذا المفهوم، هو أنه لا يثير إشكالا في أي لسان ولم يثر أي إشكال في عصر النهضة على حدّ علم المؤلف، لكن الملاحظ في السنين الأخيرة، قيام جدل حادّ حوله، يتمثل في الطعن في مفهوم المساواة، والحال أنه مفهوم يحيل إلى قيمة هي مثل أعلى لا يوجد مجتمع يمكن أن يدعي أنه قد بلغ فيه المدى، لا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ولا على الصعيد السياسي. وبحسب د. البكوش، فإن الأصوات التي أخذت ترتفع أخيرا للطعن في المفهوم برغم تجذره في أدبيات حقوق الإنسان في كل مكان تقريبا، قد انطلقت أساسا من البلاد العربية والإسلامية مقدمةً عنه بديلا هو مفهوم العدل الذي يقابل في الفرنسية Jus-équité و tice.

إنّ نظرة سريعة غير معمّقة قد تدعو إلى قبول البديل.

فاللفظان الفرنسيان لهما "أثليا" نفس الدلالة التي نجدها في الأصل اللاتيني Aequitas. وكذلك الأمر في العربية برغم اختلاف المادة الاشتقاقية ع د ل/ س و ي.

لكن الاستعمال ينزع إلى تطوير دلالة الألفاظ، فاللفظ الفرنسي équité تطوّر فاقتربت دلالته من مجال Justice وابتعدت تبعا لذلك نسبيّا عن دلالة مرادفه السابق égalité.

بيد أننا نلاحظ عند إمعان النظر أنّ ثمّة مشكلا حقيقيا يتمثّل في أنّ نفس اللّفظ يغطي في الواقع مساحة دلالية منفجرة بتأثير الخلفيات الثقافية أو المذهبية التي تنطلق منها الأطراف المختلفة التي تتعامل مع هذه المفاهيم والألفاظ المعبرة عنها من منطلقات مختلفة أجناسيا وتاريخيا ودينيا وثقافيا.

إنّ التأمل في خطاب هذا الطرف أو ذاك، نتبيّن منه أنّ اختلاف الآخر إنما يندرج ضمن المسار التأويلي لجهاز اصطلاحي من المفروض أن يكون موحدا عالميا. وهكذا فإنّ العدل équité إذا ما أُخضع لتأويل معيّن يجعله يتقابل ومساواة égalité، يكتسب بعدا دلاليا إقصائيا يحوّل جذريا قيمته الدلالية بتغيير روابطه بمرادفه مساواة الذي هو في الفرنسية مرادف "أثلي".

وهكذا يؤول الأمر بمن ينشد العدل إلى رفض المساواة التي تصبح في هذه الحالة مخالفة لتصور معيّن للمجتمع. فالإيديولوجيا العنصرية مثلا ترفض مبدأ المساواة بين الأجناس وبين الناس. والنظرة الدينية الأصولية ترفض المساواة بين الرجل والمرأة. الخ.

ففي نظر أصولي مسلم مثلا، يكون الرهان مهما، فلو طبقنا هذه المفاهيم على الإرث مثلا، لانجرّ عن تطبيق مبدأ المساواة منح المرأة نصيبا من الإرث مساويا لنصيب الرجل، بينما ينجرّ عن تطبيق مبدأ العدل، منحها النصف فقط حسب الشريعة الإسلامية.

الثقافة وأزمة الحرية في العالم العربي

د. شاكر النابلسي

-١-

كانت دعوة الحرية دعوة مدوية في الوطن العربي منذ عقود طويلة . ولا نكاد نقرأ صحيفة يومية دون أن نجد كلمة حرية تتردد مراراً في مقالاتها. بيد أن تلك الدعوة تجسد حالياً مطلباً ظرفياً لفئة معينة من الناس، إذ اختفت الدعوة الليبرالية التي كانت تهدف إلى الشمول، بعد أن تحطمت تحت معول النقدين: السلفي والماركسي، على حد تعبير المفكر المغربي عبد الله العروي.

فنحن نلاحظ أن هذا الكم الهائل من الكتابات الفكرية العربية عن الحرية بأشكالها الثلاثة: السياسية والاجتماعية والفكرية، كان يقابله ضمور شديد في ممارسة الحرية الحقيقية. وأنه كلما كثر الكلام عن الحرية في الفكر العربي ضاق هامش الحرية.

فالحرية تتضخم في الفكر بقدر ما تضمر في الواقع.

إن التناقض القائم بين إرادة الشعب ورغبته في توظيف كل الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في وطنه، وبين واقع أن بعض أو أكثر تلك الإمكانات مسلوب أو مغتصب، قد خلّف وراءه أزمة الحرية في العالم العربي. إضافة لذلك، فإن إلغاء الحرية منذ البداية والالتزام بالحقيقة المطلقة المسبقة المكتوبة بصياغة واحدة أبدية، والتي تنطبق على واقع بعينه بصرف النظر عن منطق التشابه في الألفاظ، ومنطق الازدواج في المعاني، ومنطق الاشتباه في الأحكام، قد كان واحداً من أسباب أزمة الحرية في العالم العربي.

ومما زاد الطين بلّة، وعمّق أزمة الحرية في العالم العربي، عدم حدوث انقلاب ثقافي في حياتنا العقلية، وعدم بدء حضارتنا أخذ مسار جديد ما زالت تتلمسه منذ حركات الإصلاح الديني الأخير وبدايات الفكر القومي المعاصر، والاتجاه نحو الليبرالية في الفكر والحياة التي سرعان ما خبت باجترار القوالب الذهنية القديمة، في نهاية الثورات العربية المعاصرة، على حد تعبير المفكر المصري حسن حنفي.

-٢-

لقد كانت فكرة الحرية في الحضارة الإسلامية فكرة غامضة، لم تحظ قط بمفهوم إيجابي أو بتفهم وتبن من قبل علية القوم. وظلت معانيها مرتبطة بالجاهلية الأولى. ويقال ان كلمة "حر" كانت من أدبيات ما قبل الإسلام، حيث كان الرجل الحر هو الأرستقراطي الثري من" الملأ الأعلى" في حين كانت بقية أفراد المجتمع من العبيد. وقد كان فرانز روزنثال المستشرق الألماني مصيباً في كتابه (مفهوم الحرية في الإسلام) عندما لاحظ أن الفرد العربي لم يكن لديه الاختيار السياسي الحر في نوعية الحكم الذي يريده. وبقيت حقوق الفرد السياسية كما يقررها رجال السلطة فقط. وأن الحرية كما عرفتها الصوفية هي الخضوع لله فقط.

إن عدم وجود معنى ليبرالي في مفهوم الحرية عند العرب، حيث أُضيف المعنى الليبرالي للحرية بعد أن تمت ترجمات غربية كثيرة بهذا الخصوص، قد أدى إلى أن يصبح مفهوم الحرية العربية نقلياً وليس أصلياً كما يقول المستشرق روزنثال. ولكن عبد الله العروي في كتابه (مفهوم الحرية) يرفض هذه المقولة، ويطالب بضرورة اتباع التحليل اللغوي بتحليل ثقافي، قوامه ميدان الفقه والأخلاق في الإسلام. فالفقه الذي يحد الحرية بالتكليف، يُلزم العقلاء ويُسقط سواهم. ولا شك أن الربط بين الحرية والمسؤولية (التكليف) يتضمن فهماً متقدماً للحرية التي تعتبر اليوم مقدمة أساسية في نشوء المسؤولية الاجتماعية والقانونية.

-٣-

إن تقدم الفكر السياسي الأكاديمي على الفكر السياسي التطبيقي بمراحل كبيرة، أوجد فجوة كبيرة بين صانع الفكر السياسي وصانع القرار السياسي نتيجة لتقدم المفكر وتخلف السلطة التي كثيراً ما جاءت في هذا العصر من صفوف العسكر، وحكمت بمنطق الآمر الناهي والمطلق، الذي لا يُناقَش ولا يُجادَل، وناصبت المفكر المتقدم عليها العداء، واحتقرته، وسلبته حرية التفكير، وسجنته، وعذبته، وقتلته في بعض الأحيان.

ومما لا شك فيه، أن تسابق العرب على الدخول في السجون الطائفية والأيديولوجية، واستعادتهم كل قواميس الصراعات المهترئة البالية، وإشعالهم كل الحروب الظلامية فيما بينهم قد كان سبباً آخر من أسباب أزمة الحرية في العالم العربي.

لقد حصرت حرية العقل العربي وربطت دائماً وأبداً بعقل السلطة، الذي يصل أحياناً إلى حالة اللاعقل، ويتدنى إلى مستوى اللاعلم. وعدم تأسيس عقلانية عربية متجددة تُعاود تحريك الفعل العقلي الحر من داخل الحياة العربية نفسها.

فمن يملك السلطة في العالم العربي يملك المعرفة وليس العكس.

-٤-

إن عدم إعطاء خطاب الحرية الأولوية القصوى والجادة في الوقت نفسه، وضياع الجهد والاهتمام والوقت في قضايا أخرى، كان مسؤولية ثقافية كبرى في عنق المثقفين. فالدارسون للفكر العربي المعاصر في هذا الوقت، يلاحظون أن المفكرين والمثقفين العرب، كانوا يقدمون موضوعات أقل أهمية من قضية الحرية الملحة جداً. ويُلهون المتلقي بمعارك جانبية ليست ذات أهمية بمقدار أهمية إشكالية الحرية نفسها التي تعتبر "مربط الفرس" في المجتمع العربي، وفي كل المجتمعات الإنسانية الأخرى.

فوضع المرأة في المجتمع العربي مثلاً، يحظى باهتمام أكثر لدى المثقفين والمفكرين من تطوير وإصلاح نظام التعليم والتعليم الديني على وجه الخصوص والذي يتهم بأنه واحد من الأسباب الرئيسة الآن لظهور موجات الارهاب والعنف الدموي في العالم العربي.

وموقع الإسلام في الحضارة العربية، يحظى باهتمام أكثر من مسألة حقوق الإنسان، واقامة المجتمع المدني، والاصلاح السياسي، وإثارة قضايا الفساد المالي والإداري، ونهب المال العام.

والقضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية تحظى باهتمام أكثر من القضايا السياسية الداخلية، وفصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعدم خلط الحاكم بين ماله الخاص والمال العام، وهذه القضايا تبقى من المحرمات والمنكرات والخطوط الحمر العريضة.

والانتخابات الأمريكية وصراع الجمهوريين مع الديمقراطيين يبقى موضوعاً حيوياً للمثقفين العرب أكثر من الموضوعات الاقتصادية الملحة. وعلى هذا النحو تحظى قضايا القومية والدينية باهتمام أكثر من قضايا الحرية والديمقراطية.

-٥-

إن مفهوم الحرية في العالم العربي، يحتاج الى عملية بناء طويلة الأمد، كما يحتاج إلى أرض صالحة لزراعة بذرة الحرية، والأرض العربية أرض ذات تربة (سبخة) كثيرة الملوحة، تتكون من الخرافات والأساطير والعواطف والجروح النرجسية القومية والدينية والأمية والفقر والذل والعبودية للسلطان. وتربة صعبة كهذه، تحتاج الى عمليات اصلاح واستصلاح طويلة الأمد لتكون أرضاً صالحة لبذار الحرية.

فأول شروط الحرية هو الحياة، والحياة تعني المجتمع الذي يؤمن بإنجازات العقل، ويُسلّمه دفة القيادة.